

الإمارات في مفاوضات مع 3 دول لإبرام اتفاقيات شراكة اقتصادية شاملة



دبي - وام

كشفت وزارة الاقتصاد عن توجه دولة الإمارات إلى توقيع اتفاقيات شراكة اقتصادية شاملة مع عدة دول قريباً، مع توسيع اتفاقيات «الأفضليات التجارية» مع مجموعة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مطلع العام المقبل 2023.

ولفتت الوزارة إلى أن اتفاقيات الشراكة الجديدة تهدف إلى تعزيز دور التجارة الدولية في جهود الدولة نحو مضاعفة حجم الاقتصاد الوطني بحلول عام 2030، حيث يمثل الاقتصاد غير النفطي لدولة الإمارات ما يزيد على 70 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وترتبط الدولة بخطط ملاحية وجوية وبرية مع أكثر من 400 مدينة حول العالم، وتهدف على المدى القريب إلى استغلال هذه الإمكانيات اللوجستية لزيادة الصادرات بنسبة 50 في المئة خلال السنوات القليلة المقبلة. ويُعتبر برنامج الاتفاقيات الاقتصادية العالمية المعلن ضمن «مشاريع الخمسين» في سبتمبر 2021 عاملاً محورياً ضمن جهود تحفيز النمو الاقتصادي المستدام طويل الأمد.

وجاء في تقرير مفصل حول الرؤية الاستراتيجية لاستهداف أسواق جديدة، أن اتفاقيات الشراكة تستهدف بشكل أساسي فتح الأسواق للتجارة في السلع والخدمات والمشتريات الحكومية، وتشمل مواضيع أخرى عديدة مثل التعاون الاقتصادي والتجارة الرقمية، والاستثمار، والملكية الفكرية، وتنظيم اللجوء إلى إجراءات الوقاية التجارية وتوفير كذلك آلية لحل النزاعات.

وأوضح التقرير أن التجارة تُعد محوراً أساسياً في الخطط التنموية لدولة الإمارات للخمسين عاماً المقبلة، وضمن جهود مضاعفة حجم الاقتصاد الوطني من 1.4 تريليون درهم حالياً إلى 3 تريليونات درهم بحلول 2030 عبر المزيد من الانفتاح التجاري مع العالم، ترسيخاً لمكانة الدولة بوابة عالمية رئيسية لتدفق التجارة، كما تؤمن دولة الإمارات أن حرية تدفق التجارة وإزالة المعوقات والتحديات التي تواجهها تساهم بشكل أساسي في إعادة إنعاش الاقتصاد العالمي ومساعدته على تحقيق معدلات نمو مستدامة.

وأشار جمعة محمد الكيت وكيل الوزارة المساعد لقطاع شؤون التجارة الدولية، إلى أن الدول التي تم التوقيع على اتفاقيات شراكة اقتصادية شاملة ثنائية معها هي جمهورية الهند (دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 1 مايو 2022)، وإسرائيل (الاتفاقية في مرحلة المصادقة عليها بعد أن تم توقيعها رسمياً نهاية مايو 2022).

وكشف الكيت أن الدول التي يجري التفاوض معها حالياً لإبرام اتفاقيات شراكة اقتصادية شاملة هي إندونيسيا وكولومبيا وتركيا، فضلاً عن عدد من الدول يجري الاتفاق معها على الشروط المبدئية لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة.

وتواصل الدولة إبرام اتفاقيات اقتصادية شاملة ضمن برنامج الاتفاقيات الاقتصادية العالمية المعلن ضمن «مشاريع الخمسين» في سبتمبر الماضي، بهدف إزالة أو تخفيض الرسوم الجمركية بشكل ثنائي مع مجموعة مختارة بعناية من الأسواق ذات الأهمية الاستراتيجية إقليمياً وعالمياً، وبالتزامن مع ذلك تواصل الإمارات العمل ضمن منظومة دول مجلس التعاون الخليجي لإبرام اتفاقيات تجارة حرة جماعية مع عدد من الدول والتكتلات الدولية. وهي GAFTA يذكر أن دولة الإمارات عضو في العديد من الاتفاقيات مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اتفاقيات في نطاق جامعة الدول العربية، واتفاقية التجارة في الخدمات بين الدول العربية، بالإضافة إلى اتفاقيات تجارة حرة تحت مظلة مجلس التعاون لدول الخليج العربية مثل دول سويسرا وإمارة ليختنشتاين والنرويج وأيسلندا، وجمهورية سنغافورة، كما أنه يجري حالياً التفاوض مع كل من الصين وباكستان وكوريا الجنوبية لإقامة اتفاقيات تجارة حرة بينها وبين مجلس التعاون.

الأفضلية التجارية

ويُعد نظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من أهم المشروعات في إطار تعزيز التجارة البينية داخل دول المنظمة، حيث يستند أساس النظام إلى اتفاقيات ثلاث هي اتفاقية الإطار، وبروتوكول خطة التعريف التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي «بريتاس» وقواعد المنشأ، وتتبادل الدول الأعضاء تخفيضات في التعريفات الجمركية على التجارة المتبادلة بينها، وقد وقعت الإمارات الاتفاقية وصادقت عليها.

ولفت التقرير إلى أن دولة الإمارات تطمح إلى توسيع نطاق الشراكات التجارية الثنائية مع مجموعة مختارة من الدول بهدف الارتقاء بقدرتها التنافسية العالمية وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز مكانة الدولة مركزاً عالمياً للأعمال والتجارة والاستثمار وجذب أبرز المواهب والعقول البشرية من مختلف دول العالم.

وتطبق دولة الإمارات تعريف جمركية بنسبة 5%، في حين أن السقف الأعلى الذي تلتزم به الدولة مع منظمة التجارة العالمية هو 15%، أي مسموح للدولة أن ترفع رسومها الجمركية حتى 15% وفقاً للسقف الأعلى الذي تلتزم به مع

منظمة التجارة العالمية، علاوة على أن هناك أيضاً بعض السلع التي تطبق عليها في الإمارات رسوم جمركية بنسبة 100% مثل التبغ ومشروبات الطاقة.

بدوره، لفت عبد الله آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد، إلى أن نظام الأفضلية التجارية هو اختيار مجموعة من السلع المستهدفة، تحصل الدولة بموجبها على ميزة تخفيض التعريفات الجمركية أثناء تصدير منتجاتها الوطنية نحو أسواق تلك الدول، علماً أن اللجنة التي انبثقت عن هذه الاتفاقية هي اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري «الكومسيك». وأوضح أن أهم ميزة لهذا النظام الجديد، هو منح دولة الإمارات تخفيضات جمركية على مجموعة واسعة ومختارة من السلع تقل عن سقف الالتزامات العالية لتلك الدول مع منظمة التجارة العالمية، وليس منحها تخفيضاً جمركياً على الرسوم المطبقة فعلياً على أرض الواقع.

ويستفيد القطاعان الحكومي والخاص في الدولة من ميزة «الأفضلية التجارية» عند تصدير المنتجات الوطنية إلى الأسواق الأخرى التي تطبق فيها تعريفات جمركية مرتفعة جداً قد تصل إلى نفس السقوف الجمركية العليا التي تلتزم بها هذه الدول مع منظمة التجارة العالمية، حيث ستضطر تلك الدول إلى تخفيض رسومها الجمركية أمام المنتجات الإماراتية في حال دخولها أسواقها.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.